

الأصول في النحو

إلى (اللذين) والضمير الذي في قولك : (أبوه) راجع إلى الذي والكلام الذي بعد (اللذين) إلى قولك : (أبوه) صلة للذين وأخواك خبرٌ عنهما ولو أدخلت على هذا (كان) أو ظننتُ وما أشبههما من العوامل كان الكلام على حاله كله ما خلا (اللذين وأخويك) فإنهما يتغيران وذلك قولك : (ظننت اللذين الذي أخوه زيدٌ أخوهما أبوه أخويك) فلو أخبرت عن اللذين لقلت : (الظانَّهما أنا أخويك اللذان الذي أخوه زيدٌ أخوهما أبوه) .

قال المازني : فإن أخبرت عن زيد جازَ فقلت : (الظانُّ أنا اللذين الذي أخوه) هو أخوهما أبوه أخويك زيدٌ جعلت (الظانُّ) ابتداءً وأوقعته على (اللذين والأخوين) وجعلت صلتهم على حالها وجعلت قولك : هو راجعاً إلى (الظانُّ) فلذلك صح الكلام قال : ولو أخبرت عن (غير زيدٍ) مما في الصلة لم يجر وإنما لم يجر ذلك لأن ما في الصلة من الأسماء التي هي غير (زيدٍ) كلها مضافات إلى مضمراتٍ فلو أخبرت عنهما احتجت أن تنتزعهما من الكلام وتجعل موضعهما ضميراً فلا يقومُ مقامَ الراجع الذي كان شيئاً ولو أخبرت عن (الذي) لقلتُ : (الظانُّ أنا اللذين هو أخوهما أبوه أخويك الذي أخوه زيدٌ) .

وقال أبو بكر وهذه مسألة في كتاب المازني ورأيتها في كثير من النسخ مضطربة معمولة على خطأ والصواب ما وجدته في كتاب أبي العباس محمد بن يزيد بخطه عن المازني وقد أثبتته كما وجدته قال : لو قلت (الذي التي اللذان التي أبوهما أخواك أختها أخته زيدٌ) جاز أن تجعل (الذي) مبتدأً (والتي) مبتدأةً أيضاً (واللذين) مبتدأين والتي مبتدأةً